

اللجوء البيئي وتهديدات الأمن القومي والإنساني للدول الإتحاد الأوروبي.

Environmental asylum and threats to the national and humanitarian security of European Union countries.

سمية دندوقي¹، محمد طريفة²

¹ دكتوراه، أستاذة مؤقتة المدرسة العليا للعلوم السياسية، soumia.dendougui@enssp.dz

² أستاذ مساعد ب، جامعة جيجل (الجزائر)، mohamed.trifa@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2024/12/30

تاريخ القبول: 2024 / 03 / 26

تاريخ الاستلام: 2023/12/19

ملخص:

تشكل ظاهرة اللجوء البيئي أحد أهم القضايا في الشؤون السياسية خاصة في المجتمعات الغربية وأهم محاور التفاعل الإنساني بين الدول، كما تتأثر بظاهرة اللجوء إلى أراضيها وبالرغم من تعدد الأسباب والعوامل وراءها، فقد أصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا أمنيا وإنسانيا حتى إجتماعيا وثقافيا للدول المستضيفة وتقلق حكومات الدول المستقبلية، للإتحاد الأوروبي في ظل فشل مخططات التنمية للدول النامية، وبالتالي تستهدف الدراسة بالتعرف على العوامل البيئية المؤدية لظاهرة اللجوء البيئي على سياسات وأمن هذه الدول مما دفعها في البحث عن مقاربات جديدة لإستيعاب اللاجئين والمهاجرين ومحاولة دمجهم داخل هذه المجتمعات خاصة في ظل اختلاف الجوانب الثقافية، والإجتماعية وفي إطار بحثنا تهدف الدراسة إلى التطرق للهجرة البيئية والمخاطر التي تواجه دول الإتحاد الأوروبي، وأهم التحديات التي تواجه الدول المستقبلية لهؤلاء اللاجئين، وماهي الحلول التي تنتظر دول الإتحاد الأوروبي في القيام لتصدي ومعالجة ملف اللاجئين البيئيين.

كلمات مفتاحية: الأمن القومي، الأمن الإنساني، الإتحاد الأوروبي، اللجوء البيئي، الهجرة البيئية.

Abstract:

The phenomenon of environmental asylum is one of the most critical issues in political affairs in determining how people interact with one another, especially in Western societies and along the most crucial axes of international relations. Since each nation has elements of its own culture, however, asylum has an impact on these nations' security and policymaking. As these nations receive a sizable share of migrants, we will attempt to address environmental migration within the framework of our research. We will attempt to identify the risks facing the European Union countries, the most important challenges facing the countries receiving these refugees.

Keywords: National security, human security, European Union, environmental asylum, environmental migration.

1- مقدمة

كثيرا ما حظيت ظاهرة الهجرة أو بما يطلق عليها "اللجوء البيئي" إهتمام كبير من خلال المبادرات والسياسات التي تقرها المنظمات الدولية كالأمم المتحدة إلى جانب المفوضية الأوروبية، وما تتطرق إليه مختلف الدراسات الأكاديمية وفي وسائل الإعلام وفي المجال العام، بالأخص عندما يتعلق الأمر باللجوء البيئي لدول الاتحاد الأوروبي، ومن الواضح أن التغيرات التي تشهدها البيئة والمناخ تشكل دورًا متزايدًا في أنماط اللجوء والهجرة، خاصة من دول الشرق الأوسط ودول إفريقيا كونهما يعانين من أزمات مختلفة منها ما هو سياسيا، ومنها ما هو يتعلق بالتغيرات التي تشهدها ظاهرة المناخ والتغير البيئي، بالتالي فإن مسألة التنبؤ بعدد الأشخاص المحتمل أن يهاجروا إلى أوروبا بسبب التغيرات البيئية والمناخية يخضع لشكوك منهجية كبيرة. وتعلق هذه في المقام الأول بنقص البيانات المناسبة، ومن جهة ثانية صعوبة التحديد الدقيق والقياس الكمي لمدى تأثير هذه الضغوطات البيئية والمناخية فيما يتعلق بأنواع أخرى من دوافع الهجرة. مثل الشأن السوري وفي الواقع، فإن تعقيد قرارات ومسارات الهجرة وتعدد أسبابها يعني أن هذه القضايا المنهجية من غير المرجح أن يتم حلها في المستقبل. وعلى النقيض من ذلك، هناك أدلة موثوقة فيما يتعلق بالتهديدات المتزايدة التي تفرضها عمليات التغير البيئي داخل أوروبا نفسها، واحتمالات الهجرة والنزوح في المستقبل داخل البلدان الأوروبية.

لذا ستحاول ورقتنا البحثية الإجابة عن التساؤل المركزي التالي: - إلى أي مدى يمكن أن تكون العوامل البيئية عاملا مهددا على الأمن والاستقرار الإنساني والقومي لدول الاتحاد الأوروبي؟

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير شرعية، الأمن القومي، اللجوء البيئي، الأمن الإنساني، الاتحاد الأوروبي وللإجابة عن التساؤل المركزي نطرح الاسلة الفرعية التالية

- كيف يمكن أن تلعب التغيرات البيئية عامل تهديد في تدفق اللاجئين داخل مجتمعات هذه الدول؟
- ماهي أهم التحديات التي تواجه دول الاتحاد الاوروي في تعزيز أمنها القومي والإنساني؟
- ماهي التهديدات المحتملة من تغير المناخ على الأمن الانساني؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات المطروحة إعتمدنا الفرضية التالية:

"توجد علاقة إرتباطية بين العوامل البيئية المؤدية إلى التدفق اللاجئين ومسألة تعزيز آليات الأمن الإنساني والحد من تهديدات الأمن القومي لدول الاتحاد الأوروبي".

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- إبراز أهم العوامل المسببة والمؤدية إلى ظاهرة اللجوء البيئي.
- التطرق إلى القوانين والمبادرات حول اللاجئين البيئيين داخل المجتمعات والدول المستقبلية.
- معرفة أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي للمجتمعات المستضيفة لدول الاتحاد الأوروبي

- إبراز المظاهر المعيقة للاجئين في الاندماج داخل هذه المجتمعات.

كما إعتمدت دراستنا من أجل التحقق من الفرضيات سالفه الذكر والإجابة عن التساؤل المركزي المطروح بإستخدام كل من :

ولإنجاز هذه الورقة البحثية، تم إعتداد منهجية قانونية، بإستخدام المنهج الوصفي لإعطاء وصف قانوني شامل للظاهرة ودراسة أهم الأخطار البيئية والعوامل المسببة لها والتي تعد أحد أهم الأسباب للجوء وخاصة البيئي نحوى الدول الأخرى، وإلى جانب ذلك، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي وذلك لتحديد المبادرات التي يسعى الإتحاد الأوروبي لتطبيقها قصد إيجاد حل لظاهرة اللجوء البيئي والتدفق المستمر نحو أراضيها.

2. محددات اللجوء البيئي وعلاقته بالبيئة.

إن الأزمات البيئية المسببة للجوء في تنوع وإستمرارية دائمة، مما بات يصعب ضبطها ومعالجتها نظرا للتهديد الأمن القومي والإنساني للدول المستقبلية بالتزامن مع قضايا التطرف والغرهاب والامن الغذائي وتفاقم الأزمات الإقتصادية، بالتالي سنحاول التطرق إلى مفهوم اللجوء البيئي وأهم العوامل المسببة والداعية للهجرة البيئية، ومعرفة التصنيفات المختلفة للهجرة أو اللجوء البيئي.

1.2 مفهوم اللجوء البيئي، عوامله وأنواعه:

أ. تعريف اللجوء البيئي:

إن مصطلح "اللجوء البيئي"، "المهاجر البيئي" ظهر لأول مرة بالتزامن مع تقرير الذي أعدته المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة RPG وذلك خلال سنة 1992¹، ويعتبر من بين المصطلحات العلمية الحديثة وقد تعددت المصطلحات المتشابهة ومن بينها "اللجوء الإيكولوجي"، و"الهجرة البيئية" و"النازحين بسبب الكوارث الطبيعية"... إلخ، والتي كلها في الأخير تصب في نفس المعنى، فهي تعبر عن المنفى بسبب المساس بالبيئة¹. رغم أن مصطلح "لاجئ" و "مهاجر" تستخدم من قبل العامة، إلا أنهما يشكلان بعضا من الفروق الجوهرية، فاللفظ اللاجئ هو الشخص الذي يتواجد خارج دولة جنسيته، في حين أن "المهاجر" ذلك الذي يقيم في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب التي دفعته إلى الهجرة طوعا أو كرها، هجرة نظامية أو غير نظامية²، إن المفهوم الذي يقع بين المهاجرين الطوعيين واللاجئين هم أولئك الذين أجبرتهم ظروف السياق الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي المحلي³، وتحدث الهجرة البيئية داخليا وإقليميا أو دوليا، ومع ذلك، تميل معظم الأبحاث التجريبية إلى الإشارة إلى ذلك الهجرة الداخلية كالهجرة من الريف إلى المدينة، أو التنقل عبر الحدود المباشرة بين البلدان المتجاورة⁴. وقد عرفت المنظمة الدولية للهجرة في ندوة عام 1996 إلى أن الهجرة البيئية هي محاولة "التقليل من أزمة نزوح السكان لأسباب بيئية وتحسينها"⁵. كما كثرت النقاشات حول مفهوم "اللاجئ البيئي" وذلك يعود لصعوبة تحديد وتصنيف فئة اللاجئين وتحديد مسببات الهجرة في حد ذاتها، نظرا لأن

¹ Terminski, Bogumil, Towards recognition and protection of forced environmental migrants in the public international law: Refugee or IDPs umbrella, 2012, p.5. <https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssaoar-329056>

مسبباتها مترابطة بيئيا وسياسيا واقتصاديا والمؤدية إلى نزوح السكان⁶؁ فاللاجئ البيئى اولائك الذيم يفرون من اوطانهم فى المقام الاول بسبب التدهور البيئى⁷

فى حين أن أسباب النزوح غالبًا ما تكون معقدة ولا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد؁ وعلى إثره تم تحديد مسببات اللجوء البيئى فى الكوارث الطبيعية و التدهور البيئى طويل الأجل والحوادث الصناعية والحرب⁸؁ وتعد إتفاقية جنيف للاجئين لسنة 1951 أول من وضع تعريفًا فى سياقها العام وجاء تحديد لفظ لاجئ فى المادة الأولى من هذه الإتفاقية⁹؁ لكن نص الإتفاقية يصب فى الأساس حول "اللاجئ السياسى" الذى كانت أسباب هجرته تعود للتهديدات الناجمة عن سلطة الدولة ومع ثمانينات القرن الماضى تطور الإطار الدولى وتنوعت معه مظاهر الهجرة كالحروب الأهلية والإضطهاد الدينى أو العرقى؁ ليتطور الأمر أكثر وتظهر أسبابا أخرى للجوء بالموازات مع الإهتمام العالمى بحماية البيئة؁ تصاعد معه حتمية حماية الأشخاص المضرورين من الكوارث الطبيعية والبشرية؁ ومع بدايات التسعينات بدأ الإهتمام بمسألة اللجوء لأسباب بيئية¹⁰.

إن أقرب تفسير لمصطلح "اللاجئ البيئى" هو التعريف الذى قدمه الحناوى "المهاجرون البيئىون هم الأشخاص الذين أجبروا على ترك موطنهم مؤقتًا أو دائما؁ بسبب إضطراب بيئى ملحوظ أدى إلى تهديد وجودهم"¹¹؁ إلى جانب ذلك يمكن تعريف "اللاجئ البيئى" من الناحية القانونية أن اللاجئ هو من يعبر الحدود؁ وهذه الهجرات تكون داخلية؁ والهجرة الدولية هى الإستثناء وليس القاعدة وهناك من يعتقد أن مصطلح "لاجئ المناخ"؁ هو تسمية خاطئة وليست دقيقة¹². حجة أخرى ضد إعطاء المصادقية لفكرة اللاجئين البيئيين تعتمد على الغموض المفترض لمصطلح "البيئة". وقد جادل ماكجربور (1993) بأن استخدام مصطلح "اللاجئين البيئيين" يعنى ضمناً أنه يمكن فصل الأسباب السياسية والاقتصادية والبيئية للهجرة؁ وهو ضمناً لا يمكن تبريره عملياً¹³. وقد حدد العالم البيئة البريطانى نورمان مايرز فى تعريف للاجئين البيئيين: "الناس الذين لم يعد بإمكانهم كسب رزق آمن فى أوطانهم بسبب الجفاف؁ وتآكل التربة؁ والتصحر وإزالة الغابات وغير ذلك من المشاكل البيئية؁ إلى جانب المشاكل المرتبطة بالضغط السكانية والفقر الشديد...والجميع منهم لم يفروا من بلدانهم حيث نزح العديد منهم داخلها؁ لكن الجميع تخلوا عن أوطانهم على أساس شبه دائم إن لم يكن دائما مع أمل ضئيل فى عودة متوقعة"¹⁴. وعليه فإن اللاجئين البيئيين هم الأشخاص الذين لم يعد بإمكانهم الحصول على سبل عيش آمنة فى أوطانهم الأم بسبب عوامل بيئية ذات نطاق غير عادى فى المقام الأول¹⁵.

ومن خلال هذه التعارف يتضح أن مصطلح اللجوء البيئى أو الهجرة البيئية مازال يثير بعضا من الغموض والإشكالات فى الإتفاق حول مفهوم شامل كامل وواضح نظرا لأنه يتداخل ويتقاطع مع العديد من المصطلحات المتشابهة له؁ مما يتعين التأكيد على ضرورة تنقيح هذا المصطلح ضمن الإتفاقيات والقانون الدولى مثلما لاقاه مصطلح اللاجئ السياسى.

ب. الدوافع والعوامل المسببة للجوء البيئى:

تحدد العلاقة التى تربط بين البيئة واللجوء بعلاقة ثنائية؁ نظرا لكون العوامل البيئية تسرع من وتيرة حدوث أزمة الهجرة؁ واللجوء بدوره يؤثر على البيئة؁ فالتغيرات المناخية والتدهور البيئى وقلة الموارد والكوارث الطبيعية ... الخ؁ تزيد من مستوى تعقيد هذه العلاقة.ففى تسعينات القرن الماضى؁ بينت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن أخطر آثار التغير

المناخي هي تلك التي تؤثر على هجرة البشر، كون التدفقات الجماعية للمهاجرين على البيئة إن كانوا يلجأون إلى دول المستقبل أو دول العبور، أو حتى في المناطق المحلية (هجرة داخلية)، مما يؤدي إلى حدوث أزمات كغستنزاف للموارد وفي الأحيان التلوث¹⁶، وليس هذا فقط، إذ تعددت الأسباب المؤدية والناتجة عن اللجوء البيئي والتي سنحاول إيجازها في النقاط التالية.

- البحث عن مستوى معيشي أفضل:

إذ يكمن هذا العامل في البحث عن الموارد لتحقيق وضمان مستوى معيشي أفضل وهو ما عبر عنه العالم الديموغرافي الفرنسي ألفريد صوفي "Alfred Sofy" حول الهجرة البيئية مشيراً إليها: "إنما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر أو يرحل البشر حيث توجد الثروات"، لأن هناك ارتباط وثيق بين البحث عن مستوى أفضل للمعيشة وبين شح ونُدرة الموارد والدخل القومي، وكذلك أسلوب الحياة خاصة في المناطق التي تعيش شعوبها تحت خط الفقر، الدول النامية، فالبيئة التي تفتقر للموارد الطبيعية طاردة للحياة البشرية، وهو ما يدفع إلى البحث عن الموارد البديلة، التي تمكن من الحصول على الشروط الأساسية للحياة¹⁷. هناك عوامل إضافية تؤدي إلى ظاهرة اللجوء البيئي وهي النمو السكاني، وانتشار الفقر، والمجاعة، والأمراض الوبائية. ولا تزال هناك عوامل أخرى تشمل سياسات التنمية الناقصة والأنظمة الحكومية التي "تهمش" الأفراد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وقانونياً. في ظروف معينة، يمكن لعدد من العوامل أن تكون بمثابة "محفزات فورية" للهجرة...وفي مواجهة المشكلات البيئية، يشعر الأشخاص المعنيون بأنه ليس لديهم بديل سوى البحث عن لقمة عيشهم في مكان آخر، سواء داخل بلدانهم أو في بلدان أخرى، سواء على أساس شبه دائم أو دائم¹⁸.

- التغير المناخي والكوارث الطبيعية وتضرر النظام الإيكولوجي:

يعد تغير المناخ من أهم وأصعب الأضرار التي تلحق بالبيئة، وتبرز مظاهر تغير المناخ في زيادة حرارة الأرض إلى جانب التيكثير ما تسببه غازات المصانع بالأخص الدول الصناعية المساهمة في الحصة الأكبر في انبعاث الغازات الملوثة، وقد أدت التغيرات المناخية إلى حدوث الكثير من المخاطر البيئية، اتجاه الصحة وانتشار الأمراض المعدية، فقدان التنوع الحيوي¹⁹، إلى جانب أن التغير المناخي يخلق عنه إنعدام التوازن البشري كالتصحّر والفيضانات، والنقص في الأماكن الخضراء والمأهولة بالسكان، وهذا الاختلال في التوازن ينجم عنه تدفق في المزيد من اللاجئين²⁰، وهو ما تؤكد عليه المنظمة الدولية للهجرة أن التغيرات المناخية من الأسباب الرئيسية للهجرة، وأهم ظاهرة في التغير المناخي هي ظاهرة الاحتباس الحراري وحسب تصريح للعالم نورمان بارمس "Norman Bermass" من جامعة أكسفورد معبرا عن ذلك: "أنه عندما يبلغ الاحتباس الحراري في العالم ذروته عام 2050، قد يتضرر حوالي 200 مليون إنسان بسبب الرياح الموسمية، الأعاصير، وشح الأمطار، وقسوة دورات الجفاف التي ستستمر، وأيضاً ارتفاع مستوى سطح البحر، والفيضانات الساحلية"²¹، وبسبب ارتفاع منسوب مياه البحر نتج عنه ذوبان في الصفائح الجليدية في غرينلاند (الأرض الخضراء) والقارة القطبية، مما أسفر عن ارتفاع مستوى سطح البحر ويمثل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً عالمياً للسكان، لما ينتج عنه من إغراق لجزر كاملة ومدن ساحلية، إضافة إلى تعطيله دوران تيارات المحيط.

وإذا ارتفعت مستويات سطح البحر بمقدار متر واحد أو أكثر، قد يضطر تقريبا 100 مليون شخص من سكان سواحل المحيط الهادي والجزر إلى الهجرة المناخية²².

ووفقا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، من المتوقع أن ترتفع درجة الحرارة العالمية بمقدار 1.5 درجة مئوية بين عامي 2030 و2052 إذا استمرت في الزيادة بالمعدل الحالي. ويؤدي هذا الارتفاع في درجة الحرارة إلى تغيرات مناخية أكثر تواترا وشدة، مما يساهم في مجموعة من الآثار المدمرة²³، كذلك ظاهرة إرتفاع منسوب البحار يؤدي تدريجيا إلى تدمير أسباب المعيشة وإجبار المجتمعات على التخلي عن أوطانها مما تظطر إلى اللجوء لبيئة أكثر ملائمة، وأقرب مثال على ذلك ما تشهده مناطق الساحل الإفريقية وحزام مناطق المناخ الشبه الجاف²⁴، زد على ذلك المخاطر البيئية التي تتولد على الغلاف الجوي، في إنعكاسها على ذوبان الجليد في القطب الشمالي والجنوبي فينجم عنه خلل كبير في توازن المناخ الذي بدوره ينعكس سلبا على التوازن البيئي²⁵، بالتالي فإن التغير في المناخ تنتج عنه العديد من العوامل المهددة لحياة الإنسان، خاصة كالحق في الحياة، بالإضافة إلى التمتع بالعديد من الحقوق التي تندرج ضمن حقوق الإنسام كالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الغذاء، والصحة والسكن، وهو ما يجعل في وجود مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الدول في الإلتزام بحقوق الإنسان ومحاول التصدي ومنع الثار الناجمة عن تغير المناخ المهددة لحياة المتضررين منها، بالأخص أولئك من يعيشون أوضاعا هشة في جميع دول العالم بالأخص الدول النامية²⁶.

وكثيرا ما تؤدي المتغيرات البيئية إلى إحداث مواجهات داخلية بين مكونات المجتمع الواحد، خاصة عندما يكون هنالك جماعات إثنية أو القومية أو الدينية. كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول (أبجوده). اللاجنون البيئيون بسبب الكوارث الاضطرابات الحادة في البيئة التي تسبب هجرة بشرية غير مخطط لها، بالاتالي تكون غير متوقعة²⁷، والكوارث الطبيعية من أكثر أسباب الهجرة البيئية، كونها تهدد حياة البشر، وتكون هذه الهجرة مؤقتة وتشمل مختلف شرائح المجتمع، وهو ما حدث في العديد من مناطق شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية²⁸، وتعد الكوارث الطبيعية من أكثر أسباب النزوح البيئي فاعلية وسرعة يتفاعل السكان معها بشكل جماعي وسريع، كونها تهدد حياتهم وعادة ما تكون الوجهة قريبة الى مناطق أكثر أمنا وإستقرارا²⁹، وهذا ربما حتى لا يضطرون للإنتقال إلى مكان آخر فهم يبحثون على المكان الذي يشكل لهم أحد أهم عوامل الإستقرار.

ونظرا للخطر الذي يحدق بالنظام الإيكولوجي، فقد أكد بعض خبراء البيئة على أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي لما له من منافع طبيعية، كما أشاروا أيضًا إلى تدهور النظام الإيكولوجي بنسبة 3/1 في السنوات الثلاثين الأخيرة، بينما الأضرار التي لحقت بالأنظمة البيئية والناجمة عن الأنشطة البشرية، إرتفعت بنسبة 50 % كون النقص في التنوع البيولوجي يشكل تهديدا للأمن الغذائي والصحي معا³⁰. فالتدهور البيئي والإيكولوجي يؤدي في الأخير إلى زيادة ضعف المجتمع البشري أمام قوى الطبيعة³¹.

- الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية:

إن التوجه نحو الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة يعد من أهم عوامل المؤدية على حدوث الهجرة البيئية، فاكشاف الموارد يستقطب المهاجرين، وأقرب مثال على ذلك ما شهدته دول الخليج في إستقطاب العمالة الآسيوية والأوروبية كحالة على هذا النوع من الهجرة، فالإستقرار والبقاء مرتبط بوجود الثروات، فعندما تنضب الثروات يهاجر السكان، بحثا عن موارد وطاقت جديدة³². كما تعد ظاهرة النمو السكاني الكبير في مدن الدول التي تتعرض للأزمات البيئية يساهم في إيجاد خلل في التوازن الداخلي، ما يسبب توترات قوية حول كيفية توزيع الثروات، هذا من جهة ومن جهة ثانية ينتج من ازدحام المدن بالسكان حالات نزاعية ناجمة عن التفكك الاجتماعي والإثني والاقتصادي والبيئي، بالتالي فإن العامل الديمغرافي يشكل أحد الأسباب الرئيسة للأزمات والحروب الداخلية والإقليمية في الدول الفقيرة. وما تشهده القارة الإفريقية من اضطرابات ونزاعات خير دليل على ذلك. وأيضًا، من الممكن جدًا أن يولّد عامل التزايد السكاني في مختلف البلدان المتطورة في أنحاء العالم أعمال العنف والإرهاب، وهذا ما يحصل حاليًا في معظم عواصم الدول الصناعية³³.

3. اللجوء البيئي وتهديدات الأمن الإنساني والقومي لدول الاتحاد الأوروبي

بعد أن تعرفنا على مفهوم اللجوء البيئي وأهم العوامل المسببة والمحدثة له، سنتطرق هنا للتهديدات الناجمة عن ظاهرة اللجوء البيئي لدول الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال الإشارة إلى التهديدات التي تطل الهجرة البيئية على دول أوروبا من ثم التعرف على أهم التحديات التي تطل اللاجئ البيئي.

1.3 الهجرة البيئية وتهديدها على دول الاتحاد الأوروبي:

يشكل اللجوء ضغطا إقتصاديا وإجتماعيا بالنسبة للدولة المستضيفة وهذا الضغط ناتج عن الارتباط الوثيق بالجانب البيئي والأمني فالبعد البيئي والإقتصادي والإجتماعي والأمني هي أبعاد متداخلة فيما بينهما ولا يمكن تصور عملية إنمائية بإختلال أحد هذه الأبعاد³⁴، وعلى إثر ذلك تتواجد أمثلة عديدة للنزوح بسبب التغيرات البيئية داخل أوروبا، ففي عام 2012، نزح 13000 شخص بسبب حرائق الغابات في إسبانيا وأظهر مركز رصد النزوح الداخلي أن المخاطر الطبيعية أدت في عام 2017 إلى نزوح حوالي 66,000 شخص في أوروبا. علاوة على ذلك، سيتعين على بعض الدول الأوروبية، مثل هولندا وألمانيا، أيضًا مواجهة التحديات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر وما يرتبط به من آثار على النزوح الداخلي المحتمل³⁵، هذا في ما يخص الهجرة الداخلية، أما بخصوص الهجرة البيئية الناجمة عن تغير المناخ فإن دول الاتحاد الأوروبي كثيرا ما تستقبل لاجئين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي وكانت الهجرة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بارزة منذ الخمسينيات القرن الماضي، تنبأ نورمان مايرز (2005) بوجود 200 مليون مهاجر بسبب المناخ بحلول عام 2050³⁶، وبخصوص ما تقدمه الأرقام والإحصائيات حول الوافدين إلى أوروبا نجد أنه قد تم بالفعل تسجيل 4.8 مليون لاجئ نتيجة لمخلفات وتداعيات الصراع السوري، والذي كان السبب الرئيسي في تزايد تدفق اللاجئين على مستوى العالم، بالأخص نحو دول الاتحاد الأوروبي...والجدير بالذكر أن عدد سكان أوروبا يزيد على 500 مليون نسمة، وتتمتع بموارد كبيرة

تحت تصرفها للاستجابة بسخاء لاحتياجات اللاجئين الوافدين. الطريقان الرئيسيان المستخدمان للوصول إلى أوروبا هما وسط البحر الأبيض المتوسط (شمال أفريقيا - إيطاليا/مالطا) وممر شرق البحر الأبيض المتوسط/غرب البلقان. هذا هو الطريق الثاني الذي أصبح يرمز إلى الأزمة، مع تحول كبير في أعداد الوافدين. وهي تنطوي في الأساس على عبور البحر من تركيا إلى إحدى الجزر اليونانية، تليها رحلة برية عبر إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، قبل العودة إلى الأراضي الأوروبية مرة أخرى، عبر المجر على سبيل المثال. وبينما استقبلت اليونان أقل من 50 ألف شخص في عام 2014، دخل أكثر من 850 ألف شخص إلى أراضيها في عام 2015. وفي عام 2016، استقبلت إيطاليا 98 ألف شخص، لكن اليونان لا تزال تواجه تحديات أكبر مع وصول 160 ألف شخص. عدد المتقدمين الجدد للحصول على اللجوء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أخذ في الارتفاع بشكل مطرد منذ عام 2008. خلال عام 2015، كان هناك عدد غير مسبوق من المتقدمين، مع أكثر من 1.2 مليون شخص يطلبون اللجوء في الاتحاد الأوروبي، أي أكثر من ضعف العدد خلال سنة 2015³⁷.

ومنذ سنة 2016 إلى غاية العام الماضي 2022 تم تسجيل أعلى نسبة لطلبات اللجوء من المعابر الحدودية والغير النظامية لدول الاتحاد الأوروبي، وفي بدايات الأشهر الأولى من سنة 2023 بقي تدفق المهاجرين في تزايد مستمر نحوى جميع دول الاتحاد³⁸، ومع التدفق الكبير للاجئين البيئيين يشكل للدول المستضيفة أعباء وتهديدات على مستوى أمنها القومي، خاصة عندما تفقد هذه الأخيرة القدرة على التعامل مع الكم الهائل لهؤلاء المهاجرين، بحيث يتجاوز في الغالب قدرة الدولة على التكفل بهم، ومن هذا المنطلق فإن دولة المستقبل للاجئين بسبب الحروب، فإنها تتضرر في ممتلكاتها نتيجة الإفراط في استخدام المواد المحلية وحدث نزاعات بشأن هذا الاستخدام بين السكان المحليين واللاجئين، بالإضافة إلى زيادة الأعباء على النظم الصحية والاجتماعية والإقتصادية مما يؤثر سلباً على الإطار الاجتماعي العام في الدولة والذي بدوره يساهم ويساعد على نشوب الصراعات، إضافة إلى ما سبق فإن اللاجئين لأسباب بيئية يجلبون في الغالب ممرسات زراعية وعادات وأديان مختلفة، تؤدي إلى اضطراب في التوازن العرقي ويؤدي هذا الأمر إلى تهديد الأمن والاستقرار في دولة اللجوء وتبعاً لذلك تتأثر عملية التنمية في الدولة³⁹، و يمكن للاجئين أيضاً أن يؤديوا إلى تفاقم التوترات العرقية في البلد المستقبل بالإضافة إلى إثارة السخط السياسي المحلي، وخاصة من الفئات المحرومة الموجودة في المجتمع...واكبر مثال على ذلك التوترات المتصاعدة بين المهاجرين في فرنسا وألمانيا والبرتغال في التسعينيات هي شهادة على حجم المشكلة. علاوة على ذلك، تتصاعد التوترات في الدولة المستقبلية عندما يرى السكان المحليون أن اللاجئين أصبحوا في وضع أفضل بسبب المساعدات الخارجية.. وكثيراً ما يؤدي تدفق اللاجئين إلى إجهاد الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية المادية في البلد المستقبل. وفي كثير من الأحيان، تتعرض مرافق الموانئ والطرق لتآكل إضافي نتيجة استخدامها في نقل المساعدات للاجئين⁴⁰.

ولعل أبرز مظاهر تهديد اللاجئين البيئي للأمن الإنساني للدول المستقبلية يكمن في وتيرة حركة المواطنين لأسباب إيكولوجية على البيئة فتمركز أعداد كبيرة من اللاجئين على مساحات صغيرة يؤثر على نظافة الهواء فيحدث تلوث للهواء، كما أن إقامة العديد من اللاجئين في حالات الطوارئ تكون في أماكن لا يتوافر بها المرافق الصحية، وبالتالي تتلوث المياه السطحية والجوفية بسبب النشاطات البيولوجية الصادرة منهم⁴¹. وفي عام 2020، أجبرت الأزمات بمختلف أنواعها 11.2 مليون شخص على النزوح

اللجوء البيئي وتهديدات الأمن القومي والإنساني للدول الاتحاد الأوروبي

وأدى ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص الذين نزحوا قسراً من منازلهم إلى أكثر من 82 مليون شخص، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بلغ نحو 48 مليوناً منهم داخلياً، والباقيون لاجئون أو طالبو لجوء خارج بلدانهم الأصلية. وعلى الرغم من أن هذا الرقم صادم، إلا أنه قد يتضاءل في المستقبل بسبب تأثير تغير المناخ. إذا أصبحت المناطق المعرضة للخطر اليوم غير صالحة للسكن غداً، فسيؤدي ذلك إلى نزوح دائم ودولي على نطاق واسع. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الإجهاد المائي قد يؤدي إلى نزوح 700 مليون شخص بحلول عام 2030. ويشير تقرير للبنك الدولي إلى أنه من الممكن أن يكون هناك 216 مليون مهاجر داخلي بسبب المناخ بحلول عام 2050، ما لم يتم اتخاذ إجراءات علاجية. وهذا أكبر من عدد سكان ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة⁴²، إذ إن أعداد الأفراد والأطفال والأسر الذين يتنقلون لدول الاتحاد الأوروبي في عام 2015، خاطر أكثر من مليون مهاجر وطالب لجوء بحياتهم أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط في قوارب وسفن أخرى غير آمنة. ويمثل هذا زيادة بمقدار خمسة أضعاف تقريباً في أعداد الوافدين عن طريق البحر خلال سنة 2014⁴³. وهو ما سنوضحه من خلال الجدول الآتي.

الجدول 1: عدد اللاجئين عن طريق البحر لدول الاتحاد الأوروبي خلال 2010-2015.

اللاجئون عن طريق البحر لدول أوروبا خلال سنة 2010-2015						
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
اللجوء عن طريق البحر	9,700	70,000	22,500	60,000	219,0000	1,015,078

Source: Eugene Quinn, The Refugee and Migrant Crisis: Europe's Challenge, Irish Quarterly Review, 2016, Vol. 105, No. 419, p276.

من خلال معطيات الجدول نستنتج أن تدفق اللاجئين عن طريق البحر لدول الاتحاد الأوروبي في إرتفاع وتدفق مستمر وبأعداد كبيرة آخذة في تصاعد وهذا يدل على أن دول الاتحاد الأوروبي تعاني من تدفقات هائلة من البشر لأراضيها للبحث عن حياة أفضل، بالأخص إن كان اللجوء قسري وإضطرابي بسبب مخلفات وأضرار التي تسببها الكوارث البيئية على البشر.

3.3 مبادرات الاتحاد الأوروبي حول تحسين معايير اللاجئ البيئي:

بالرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي كثيراً ما يهتم بأزمات تغير المناخ والهجرة الناجمة عنه، وحتى في مبادراته السابقة نحى تقديم المساعدات المختلفة للأزمات البيئية والأمنية والإنسانية، وكونه المبادر دائماً نحى الاتفاقيات العالمية للهجرة والحد من مخاطر الكوارث بالأخص خطة 2015-2030، ومع إيمانه في صياغة سياسات تختص بظاهرة اللجوء البيئي واتخاذ خطوات ملموسة، إلا أن الاتحاد الأوروبي دائماً ما يركز فقط على الحلول الآنية والخاصة، وليس على الحلول الجذرية بحيث لا يمتلك سياسات تكون شاملة، مع غياب إطار تشريعي لمفهوم الهجرة الناجمة عن التغير المناخي⁴⁴. ومن الرؤى الداعمة لذلك، أصبحت الاستدامة البيئية تشكل أحد أهم الاستراتيجيات التي يتضمنها برامج التمويل في الاتحاد الأوروبي. ويتوقع برنامج عمل صندوق اللجوء والهجرة

والتكامل (2025-2030)، كما طورت بلدان الاتحاد مراكز إستقبال المتواجدة في كل من بلجيكا وهولندا، إلى جانب المكتب الفرنسي للهجرة والادماج (OFII) وان يدعم مختلف الأنشطة المتعلقة بالازمات المناخية والبيئية للاتحاد الأوروبي⁴⁵.

ومع بسبب الضغوطات التي تخلفها الهجرة البيئية على الإتحاد الأوروبي، مما أدى إلى التأكيد على ضرورة تعزيز الأمن من خلال السياق السياسي حول ملف الهجرة وتطوير وضبط سياسات الهجرة للدول الأوروبية، وعلى إثر ذلك عملت المفوضية على تقديم تحليلات بخصوص السياسات المختلفة من خلال دعوة المجلس الأوروبي في عام 2009 لبرنامج ستوكهولم، بشأن تنفيذ إستكشاف الهجرة عبر الحدود الناجمة عن تغير المناخ وتأثيرها على الإتحاد الأوروبي، وفي سنة 2011، قدمت المفوضية الأوروبية بتحليل شامل لثغرات الحماية والاستجابات السياسية والإطار التشريعي والسياسي الحالي للاتحاد الأوروبي. وبعد أن أشارت الدراسة إلى الإجراءات المختلفة المتعلقة بالحماية المطلوبة لأنواع الهجرة المؤقتة أو الدائمة أو الداخلية أو الخارجية اقترح أن يتمكن الإتحاد الأوروبي من أخذ زمام المبادرة في مجال القانون الدولي، واستخدام إعادة التوطين كخيار، واستخدام توجيه الحماية المؤقتة أثناء التدفق الجماعي⁴⁶. بالإضافة الى طرح اقتراحا للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة) الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة) لأفريقيا ومنطقة الجوار 30، تهدف بشكل رئيسي إلى تحفيز الاستثمارات و الفرص التجارية والمتوقعة أن تكون بقيمة تتراوح بين 44 مليار يورو و 88 مليار يورو. ومن المتوقع أن يلعب التمويل الخاص دوراً رئيسياً دور في تحقيق ذلك⁴⁷.

بالمقابل يتحدد الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي للاعتراف والحماية القانونية للاجئين المناخ ومن بين المبادرات التي إتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ بذكر البرلمان الأوروبي للاجئين المناخ في وثيقة رسمية في عام 1999. ومنذ ذلك الحين، نظم العديد من الندوات وورش العمل وجلسات الاستماع حول هذا الموضوع مع بهدف لفت انتباه الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية إلى الهجرة الناجمة عن تغير المناخ وعدم الاعتراف القانوني بنهج قائم على حقوق الإنسان⁴⁸.

وقد ذكرت المفوضية مؤخراً في اقتراح لتنظيم في عام 2020 هدف الحياذ المناخي طويل المدى للاتحاد الأوروبي، وتحقيق صافي انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050، وأوضحت أنه لا توجد أي سياسة ثابتة محددة بشأن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ واللاجئين.

ومع إتخاذ خطوات ملموسة على مدى عقد من الزمن كإنضمامها لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس باعتبارها المنظمة الإقليمية الوحيدة. مساهمات الاتحاد الأوروبي في الاتفاق العالمي للهجرة وإطار سينداي للهجرة، وبالرغم من العمل وفق خطة الحد من الكوارث لفترة 2015-2030 ومع ذلك، لا يوجد لدى الاتحاد الأوروبي سياسات شاملة ومتينة وإطار تشريعي حتى الآن للهجرة الناجمة عن تغير المناخ، ولكنه يركز على الحلول المخصصة والقصيرة المدى. من الضروري اكتشاف آلية الحماية المحتملة للاجئين المناخ الموجودين في أراضي الاتحاد الأوروبي وإيجاد طريقة لسد الفجوة القانونية والحماية. وتتعلق الحماية بتيسير بيئة يتمتع فيها طالبو اللجوء بحقوقهم الإنسانية الأساسية عند انتظار حل دائم لمشكلة اللاجئين.

ومن مؤشرات ذلك نجد السياق القانوني للاتحاد الأوروبي، خصصت المادتان 2 و 21 من معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU) أن الاتحاد الأوروبي مبني على احترام حقوق الإنسان وأن علاقاته الخارجية يجب أن تسترشد بهذا المبدأ بشكل عالمي

وغير قابل للتجزئة. كما تذكر المادة 3 (5) من TEU الاتحاد الأوروبي بدوره ومسؤوليته عن حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولذلك، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يلتزم بدوره ومسؤولياته من أجل احترام وحماية حقوق الإنسان للاجئين المناخ⁴⁹. فطالما يمتلك الاتحاد الأوروبي العديد من الأساليب في إدارة أو التكيف مع المناخ ، قصد مواجهة عدم الاستقرار السياسي والتخفيف من حدة الصراعات كانشاء صندوق الطوارئ التابع للاتحاد الاوربي (صندوق افريقيا) بقيمة 2.8 مليار أورو ، وذلك استجابة للأسباب الجذرية للهجرة من خلال التنمية، والحل الثاني يكمن في العمل على تعزيز قدرات القوات الأمنية دول العبور في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وبعض دول شمال أفريقيا. مثل التركيز على تخفيف تدابير بناء السلام و زيادة "القدرة على الصمود"، وذلك بشكل رئيسي عن طريق الزيادة الاستثمارات لتوفير فرص العمل⁵⁰.

4.3 التحديات التي تواجه الدول المستقبلية للاجئين البيئيين:

إن التحديات التي تطل دول الاتحاد الأوروبي تكمن في عوائق حول السياسات التي تتخذها هذه الدول المستقبلية وإشكالية الخوف من أمنها القومي، ومن جهة أخرى العوائق التي تقف في وجه اللاجئين في الدول المستقبلية وعدم تمكنهم من الاندماج مع الشعوب المستقبلية نظرا للعديد من الاختلافات إجتماعية كانت أم ثقافية.

ولعل أهم عامل يهدد الأمن القومي والإنساني لدول الاتحاد بسبب اللجوء البيئي ومن آثار تغيير المناخ على الأمن القومي لدول الاتحاد الأوروبي تظهر في التخوف من التدفق المهاجرين المسلمين بسبب المناخ والقدرة المحتملة على الإرهاب والخوف الغربي من التصعيد في دخول المسلمين إلى أوروبا... إلى توترات جديدة بشأن السياسة الخارجية⁵¹، كما يشكل عامل زعزعة استقرار دول الاتحاد الأوروبي احد اهم التحديات، إذ تظهر التداعيات الأمنية ملف الهجرة بشكل رئيسي على رأس جدول أعمال السياسة والتي تعتبر احد مخرجاتها تنامي المشاعر القومية، والخوف من اضمحلال الثقافة الأوروبية أو انصهارها⁵²، من بين العوامل الأخرى التي تشكل تحديا لدول الاتحاد ، فأوروبا يؤرقها موضوع المهاجرين بصفة عامة إن كانوا مهاجرين عاديين أو لاجئين بسبب الحروب أو بسبب البيئة، فالمهاجرين بصفة عامة يشكلون تهديدا للأمن الانساني، والإرهاب كأحد أكثر المواضيع شيوعاً في التقارير اليومية. ففي نظرهم أن كل المهاجرين عبارة عن دخلاء على المجتمعات الأوروبية لا ينتمون إليها في وصفهم من قبل وسائل الاعلام الأوروبية على أنهم كوارث طبيعية⁵³، غالباً ما تشير وسائل الإعلام الرئيسية إلى أن الهجرة مشكلة تعرض الأمن للخطر، وهو أمر مثير للجدل في حد ذاته، حيث أشار الكثيرون إلى حاجة المهاجرين لتكملة القوى العاملة في أوروبا التي تعاني من الشيخوخة السكانية⁵⁴. بالمقابل، "إن التحدي المشترك الذي تواجهه سلطات الدول الاستقبال هو ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع تكاليف الطاقة"⁵⁵.

وبغض النظر عن ذلك فإن ما يفسر الخوف المرتقب من المهاجرين هو ملف أمنة الهجرة فهو جاري العمل عليه، خاصة بعد أحداث هجمات 11 سبتمبر، بدأت الحكومات في ربط الهجرة الضعيفة بالإرهاب الدولي... فطالبي اللجوء والمهاجرين باعتبارهم تهديداً للأمن القومي "لدول الاتحاد الأوروبي".⁵⁶ ويمكن أن تؤدي الصراعات على مستوى الدولة والصراعات ذات الصلة (النزاع الإقليمي وانعدام الجنسية) إلى خلق حالة إضافية مشكلة فقدان سيادة الدولة الضحية والهويات الوطنية⁵⁷.

بالمقابل نجد أن السياسات المتبعة لإءماآ الالآئىن فى ءول الاءاء اكك الءلقة الالضعف؁ وأقرب مثال على ذلك الالآئىن السورىىن؁ إء أن نهآ تعلىم اللغة الفرنسىة يعد ضعىفا ولا ىستند على قاعءة صلبة ىخرج منه الوافء السورى بلغة بسىطة لا تمكنه من التواصل الالىء مما ىتءكم عليهم اللآوء نآو ءورات ككوبىنة فعالة لكن مكلفة؁ كما أن السلطة لا أقءم فى هءا المآل مشروعا عقلاىنة قابل للئنفىء؁ كذلك عامل 'آر مهم ىكمن فى الوجه الإعلامى والذى اتآذته قضية اللآوء السورى نآو فرنسا وكذا الموقف السلبنى للسلطات الرسمىة والى عبر عنه الوزىر الأول إيمانوىل فالس بضرورة غلق الءءوء أمام هؤلاء و انعكاسات هءا على قابلىة الإءماآ للوافءىن السورىىن⁵⁸. إن حالة الءطاب السىاسى المهيمن للىمىن المتطرف (آزب الآبهة الوطنىة) و الذى طال منظماء قطاء العللىم العالى مثل المنظمة الوطنىة لما بىن الآامعاء و المنظمة النقابىة للطلاب الى رفضت إءماآ الالآئىن السورىىن فى آامعة السوربون رغم ككفل قطر بءفع الكالىف (600.000 ألف أورو سنوىا لمءة 3 سنوات طبقا لاتفاقىة قطر/السوربون)⁵⁹.

5. آاءمة:

ىتضح من آلال ما طرأنا الیه؁ أن مساعى ءول الاءاء الأوروبى بآصوص المباءرات القانونىة فى وضعها ضمن قالب وسىاق قانونى؁ وذلك فى إطار آماىة وءعزىز آقوق الإنسان للالآئىن البىئىن الذىن ىتءفقون بإسءمرار على أراضىها. وىشكل ملف المهآرة الغير شرعىة للبىئىن الذى ىتءفقون يومىا لءول الاءاء الأوروبى أءء أصعب الآآءىاء الى آواجه هءه الءول فى السعى نآو وآوء آل ملف أزمة المهآرة البىئىة؁ كونها واقعا مفروضا وآتمىا نئىجة الأآطار البىئىة الى ىعانى منها الأشآاص بالأآص ءول الإفرىقىة الى كآىرا ما آتآه نآو هءه الءول طالبة اللآوء ومآولة الإءماآ داخل هءه المآمعاء فالتءآل أصبح فورى فى مآال المناخ وباء أمرا ضرورىا؁ بالتالى نستآلص من آلال ما تم الآطرق إلیه آول بآآنا أن ءول الإءاء الأوروبى آعانى من فراآ آشرىعى وقانونى بالرغم من آآآضانه للءعءء من المباءرات ءولىة بهذا الشأن؁ آول ظاهرة اللآوء البىئى وباء ىصعب عل ءوله إآآاء آلول لهذا التءفق البشرى الذى هو فى إرءفاع وإزءىاء كبرى نظرا لءءم آوافر الإآصائىاء ءلىقة آول نوع اللآوء؁ كون اللآوء البىئى ىآآلف عن أنواع اللآوء الآر.

ونظرا للآهءىءاء العالآة والآطىرة الى ىفرضها آآىر المناخ؁ فإن التءآل الفورى فى مآال المناخ أمر ضرورى؁ ولعل أهم الآلول الى آقع على عائق الإءاء الأوروبى الیوم هو وضع إطار قانونى لظاهرة اللآوء البىئى.

زء على ذلك ضرور التءآل والقیام بما ىطلق علیه بالهندسة الآىولوجىة وذلك لضمان الأمن البشرى للءول المتضررة؁ هءا من آهة ومن آهة أخرى؁ وضع آء أو التقلىل من الآهءىءاء الأمنىة الى آطال ءول الإءاء الأوروبى.

إن ظاهرة آآىر المناخ والكوارآ الطبقىة تشكل آهءىءاء كبرى للأمن البشرى؁ بما فى ذلك نءرة المىاه والغذاء؁ والنزوح؁ والصراع على الموارء؁ والتءآل الفورى ىمكن أن ىساعد فى آماىة هءه الآوانب الأساسىة للآىاة البشرىة.

اللجوء البيئي وتهديدات الأمن القومي والإنساني للدول الاتحاد الأوروبي

من المسلم به أن التدفق اللاجئيين البيئيين يكون بسبب العوامل البيئية التي تهدد حياتهم مما يدفعهم إلى الهجرة نحو الدول الأوروبية للسعي والبحث على حياة أفضل أقل عرضة للخطر، فعلى دول الاتحاد مساعدة هؤلاء النازحين في إطار المجهودات الإنسانية المبذولة لصون حقوق الإنسان كالحق في الحياة.

التوصيات:

- إتخاذ خطوات ملموسة وإيجاد حلول جذرية تكون بمخطط طويلة الامد وليس الاكتفاء بحلول ترقيعية مؤقتة قصيرة الأمد حول ظاهرة تدفق مهاجري اللجوء البيئي، نحوى دول الاتحاد الأوروبي.
- على الدول الأعضاء اعتماد السياسات المتعلقة بالهجرة التي تسببها ظاهرة تغير المناخ، لا سيما في ضوء المساعدات التنموية والإنسانية، وأكبر دليل على ذلك أن الاتحاد الأوروبي يهتم بكل المسائل المنجزة عن المناخ من خلال اعتباره المبادر لأنواع مختلفة من الأزمات مثل البيئية والأمنية والإنسانية...إلخ.
- سيكون أول خطوة يسلكها الاتحاد الأوروبي أنه اقع عليه مسؤولية حماية اللاجئين البيئيين هو، مسألة تعديل القانون الدولي للاجئين، إلى جانب إتفاقية جنيف، ووجب إعادة النظر كذلك في قانون اللاجئين.
- إعادة تصحيح المفاهيم حول مسببات الإرهاب، وتداعياته على المنطقة، والكف عن محاولة إلصاق تدفق المسلمين نحوى دول الاتحاد الأوروبي بأنهم المسؤولين عن ظاهرة عدم الاستقرار.
- التعاون مع المنظمات الدولية في العمل على مساعدة المهاجرين البيئيين في سلاسة الاندماج داخل المجتمعات المستقبلية، وفق نشر ثقافات الاندماج ومساعدة على ذلك.

5. الهوامش:

¹ بوبكر بن فاطمة، حق اللجوء البيئي في القانون الدولي. مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 1، 2014، ص 99

² منظمة الأمم المتحدة، (بلا تاريخ). اللاجئين والمهاجرون، تاريخ الاسترداد 23 08، 2023، من <https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions>

³ Diane C. Bates, Environmental Refugees? Classifying Human Migrations Caused by Environmental Change, **Population and Environment**, Vol. 23, No. 5, May, 2002, P467

⁴ Chloé Anne Vlassopoulos, Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?, in Thomas Faist, Jeanette Schade, **Disentangling Migration and Climate Change**, New York: Springer, 2013, p157

⁵ Chloé Anne Vlassopoulos, Op.cit, p158.

⁶ يمينة بومدين، سليمة رحمانى، مرجع سابق، ص 4.

⁷ Nina Höing & Jona Razzaque, Unacknowledged and unwanted? 'Environmental refugees' in search of legal status, *Journal of Global Ethics*, 2012, 8(1), p.32.

- ⁸ حمود صبرينة، خلفه نادية، الوضع القانوني للاجئين البيئي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 239
- ⁹ مكتبة حقوق الانسان، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين المعتمدة في 28 جويلية 1951. جامعة مانيسوتا، نيويورك. تاريخ الاسترداد 08 08، 2023، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html>
- ¹⁰ بوبكر بن فاطمة، مرجع سابق، ص 97
- ¹¹ سفیان جبران، عبد المؤمن مجدوب، الهجرة بين التغير البيئي والمناخي: قراءة في إشكالية المفهوم بين الأطراف الفاعلة على مستوى، مجلة القانون العقاري و البيئة، المجلد 6، العدد 2، 2018، ص 3.
- ¹² زهرة بوسراج، الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 33، العدد 2، 2019، ص 214.
- ¹³ RAJENDRA RAMLOGAN, Environmental refugees: a review, **Environmental Conservation**, Vol. 23, No.1, 1996, p86
- ¹⁴ زهرة بوسراج، مرجع سابق، ص 2016.
- ¹⁵ RAJENDRA RAMLOGAN, Op.cit, p82.
- ¹⁶ كنزة فني، الهجرة البيئية بين الدواعي الإنسانية والتداعيات الأمنية في إفريقيا: إقليم دارفور نموذجاً، 2017، 2023/08/15، تم الاسترداد من <https://democraticac.de/?p=44540>
- ¹⁷ كنزة فني، مرجع سابق.
- ¹⁸ RAJENDRA RAMLOGAN, Op.cit, P82
- ¹⁹ زولبيخة بن سويح، اللجوء البيئي في القانون الدولي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 3، 2022، ص 242.
- ²⁰ الياس أبوجوده، تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 83(1)، 2013، تم الاسترداد من <https://www.lebarmy.gov.lb>
- ²¹ كنزة فني، مرجع سابق.
- ²² الجزيرة، تغيرات المناخ تدفع السكان في العالم للنزوح.. ما الهجرة المناخية؟، 2022/11/16، في: <https://www.aljazeera.net>، 08/08/2022
- ²³ The Necessity of Climate Intervention: Why Immediate Action, Jun 14, 2023, in <https://www.arcticiceproject.org> (13/08/2023).
- ²⁴ زولبيخة بن سويح، مرجع سابق، ص 242
- ²⁵ مكينة مريم، اللجوء البيئي في إطار القانون الدولي، ورقة بحثية في مؤتمر دولي للأزمات العالمية المعقدة والكوارث التي يشهدها عام 2023: دراسات إستشرافية، 25-26 ماي 2023، المركز الديمقراطي العربي، ص 85
- ²⁶ لمياء محسن الجبالي، الهجرة البيئية والفئات الأكثر عرضة للخطر، تاريخ الاسترداد 08 08، 2023، من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: <https://www.capmas.gov.eg>
- ²⁸ كنزة فني، مرجع سابق.
- ²⁹ مكينة مريم، مرجع سابق، ص 85
- ³⁰ أبو جودة، مرجع سابق.
- ³¹ RAJENDRA RAMLOGAN, Op.cit, P83.
- ³² كنزة فني، مرجع سابق.
- ³³ أبو جودة، مرجع سابق.
- ³⁴ بن دريسي حليمة، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة معضلة الموازنة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 768.
- ³⁵ Emily Wright, and the others, Migration, environment and climate change, report by Global Migration Data Analysis Centre International Organization for Migration (IOM), Berlin, August 2020, p14.
- ³⁶ Andrew Telford, threat to climate-secure European futures? Exploring racial logics and

climate-induced migration in US and EU climate security discourses, **Geoforum**, vol96, 2018, P271

³⁷ Eugene Quinn, The Refugee and Migrant Crisis: Europe's Challenge, *Irish Quarterly Review*, 2016, Vol. 105, No. 419, p277.

³⁸ Euaa, Environmental sustainability of reception facilities for asylum seekers, Situational Update Issue No 18, 17 May 2023, P.2.

³⁹ بن دريسي حليلة، مرجع سابق، ص768.

⁴⁰ RAJENDRA RAMLOGAN, Op.cit, P84- 85

⁴¹ سمر إبراهيم محمد، اللاجئين البيئي من منظور الأمن الإنساني، 2021، ص149

⁴² Eamonn Noonan, Ana Rusu, The future of climate migration, **European Parliament**, 2022.

⁴³ Andrew Telford, Op.cit, P276

⁴⁴ Mustafa T. KARAYİĞİT, Av. Merve KILIÇ, THE LEGAL STATUS AND PROTECTION OF CLIMATE REFUGEES IN THE EU, *Haziran*, 2021, vol 11 - n 1, p17.

Mustafa T. KARAYİĞİT, Op.cit, p 18.

⁴⁵ Euaa, Op.cit, P.3.

⁴⁶ Mustafa T. KARAYİĞİT, Av. Merve KILIÇ, THE LEGAL STATUS AND PROTECTION OF CLIMATE REFUGEES IN THE EU, **Haziran**, 2021, vol 11 - n 1, p17.

⁴⁷ Louise van Schaik, Tammo Bakker, climate-migration-security:: Making the most of a contested relationship, Clingendael Institute, 2017, <http://www.jstor.com/stable/resrep17344> P.5

⁴⁸ Mustafa T. KARAYİĞİT, Op.cit, p 16.

⁴⁹ Ibid

⁵⁰ Louise van Schaik, Tammo Bakker, Op.cit, P.5

⁵¹ Andrew Telford, Op.cit, P272

⁵² Louise van Schaik, Tammo Bakker, Op.Cit , P.3.

⁵³ Kara E. Dempsey, Sara McDowellb, Disaster depictions and geopolitical representations in Europe's migration 'Crisis', *Geoforum*, 98 (2019) 153-160, p.158.

⁵⁴ Louise van Schaik, Tammo Bakker, Op.cit, P.3.

⁵⁵ Euaa, Op.cit, P.2.

⁵⁶ Sam Meade, Climate Migration and Human Security, **Senior Thesis Seminar**, May 10, 2021, p8.

⁵⁷ Nina Höing & Jona Razzaque, Op.cit, p.32.

⁵⁸ يحياوي هادية، مرجع سابق، ص264

⁵⁹ المرجع نفسه.

قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية:

1. بن دريسي حليمه، اللجوء البيئي بين إشكالية الاعتراف القانوني وتحديات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة معضلة الموازنة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، 2020.
2. بوبكر بن فاطمة، حق اللجوء البيئي في القانون الدولي. مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 1، 2014.
3. الجزيرة، تغيرات المناخ تدفع السكان في العالم للنزوح.. ما الهجرة المناخية؟، 2022/11/16، في <https://www.aljazeera.net>، 08/08/2022.
4. حمود صبرينة، خلفه نادية، الوضع القانوني للاجئين البيئي، مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6، العدد 2، 2021.
5. زهرة بوسراج، الوضع القانوني للاجئين البيئيين في القانون الدولي، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 33، العدد 2، 2019.
6. زوليلة بن سويح، اللجوء البيئي في القانون الدولي، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 1، العدد 3، 2022.
7. سفيان جبران، عبد المؤمن مجدوب، الهجرة بين التغير البيئي والمناخي: قراءة في إشكالية المفهوم بين الأطراف الفاعلة على مستوى، مجلة القانون العقاري و البيئة، المجلد 6، العدد 2.
8. كنزة فني، الهجرة البيئية بين الدواعي الإنسانية والتداعيات الأمنية في إفريقيا: إقليم دارفور نموذجا، 2017، 2023/08/15، <https://democraticac.de/?p=44540> تم الاسترداد من
9. لمياء محسن الجبالي، الهجرة البيئية والفئات الأكثر عرضة للخطر، تاريخ الاسترداد 08 08، 2023، من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء <https://www.capmas.gov.eg> : <https://www.capmas.gov.eg>
10. مكتبة حقوق الانسان، الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين المعتمدة في 28 جويلية 1951. جامعة مانيسوتا، نيويورك. تاريخ الاسترداد 08 08، 2023، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b082.html>
11. مكينة مريم، اللجوء البيئي في إطار القانون الدولي، ورقة بحثية في مؤتمر دولي للأزمات العالمية المعقدة والكوارث التي يشهدها عام 2023: دراسات إستشرافية، 25-26 ماي 2023، المركز الديمقراطي العربي.
12. منظمة الأمم المتحدة، (بلا تاريخ). اللاجئين والمهاجرون، تاريخ الاسترداد 23 08، 2023، من <https://refugeesmigrants.un.org/ar/definitions>
13. الياس أبوجوده، تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 83(1)، 2013، تم الاسترداد من <https://www.lebarmy.gov.lb>

B. references:

1. Andrew Telford, threat to climate-secure European futures? Exploring racial logics and Chloé Anne Vlassopoulos, Defining Environmental Migration in the Climate Change Era: Problem, Consequence or Solution?, in Thomas Faist, Jeanette Schade, Disentangling Migration and Climate Change, New York: Springer, 2013.
2. climate-induced migration in US and EU climate security discourses, Geoforum, vol 96, 2018.
3. Diane C. Bates, Environmental Refugees? Classifying Human Migrations Caused by Environmental Change, Population and Environment, Vol. 23, No. 5, May, 2002
4. Eamonn Noonan, Ana Rusu, The future of climate migration, European Parliament, 2022.
5. Emily Wright, and the others, Migration, environment and climate change, report by Global Migration Data Analysis Centre International Organization for Migration (IOM), Berlin, August 2020.
6. Eugene Quinn, The Refugee and Migrant Crisis: Europe's Challenge, Irish Quarterly Review, 2016, Vol. 105, No. 419.
7. Kara E. Dempsey, Sara McDowell, Disaster depictions and geopolitical representations in Europe's migration 'Crisis', Geoforum, vol. 98, 2019.

8. Louise van Schaik, Tammo Bakker, Climate-migration-security:: Making the most of a contested relationship, Clingendael Institute, 2017, in: <http://www.jstor.com/stable/resrep17344>
9. Mustafa T. Karayigit, Av. Merve Kilic, the legal status and protection of climate refugees in the eu, Haziran, 2021, vol 11 - n 1.
10. Nina Höing, Jona Razzaque, Unacknowledged and unwanted? 'Environmental refugees' in search of legal status, Journal of Global Ethics, vol.8, N.1, 2012.
11. RAJENDRA RAMLOGAN, Environmental refugees: a review, Environmental Conservation, Vol. 23, No.1, 1996.
12. Sam Meade, Climate Migration and Human Security, Senior Thesis Seminar, May 10, 2021.
13. The Necessity of Climate Intervention: Why Immediate Action, Jun 14, 2023, in <https://www.arcticiceproject.org> (13/08/2023).